OIC/ACM/CG-YEMEN/SG -2019/FINAL

تقرير

اجتماع فريق الاتصال المعني بالوضع في اليمن

على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

25 سبتمبر 2019

تقرير اجتماع فريق الاتصال المعني بالوضع في اليمن

25 نيويورك سبتمبر 2019

1. عقد فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالوضع في اليمن اجتماعاً على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم سبتمبر 2019 برئاسة معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي..

2. جدد الاجتماع التأكيد على التزامه القوي بالوقوف مع وحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ورفض التدخل في شؤونه الداخلية، والوقوف والتضامن مع الشعب اليمني وما يطمح إليه من حرية وديمقراطية وعدالة اجتماعية وتنمية شاملة.

3. أكد الاجتماع على تأييده ودعمه للشرعية الدستورية في اليمن التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولاستئناف العملية السياسية لحل الازمة اليمنية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، والمرتكز على قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216(2015).

4. أشاد الاجتماع بدعوة المملكة العربية السعودية للحوار بين الأطراف اليمنية لمناقشة الاحداث الأخيرة التي نشبت بمدينة عدن وابين وشبوة في أغسطس 2019، واستجابة الأطراف اليمنية للدعوة وحضورها إلى مدينة جدة في مطلع الشهر الحالي سبتمبر 2019، وذلك حرصاً منها على أهمية تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية لتركيزها في الإسراع بإيجاد الحل السلمي للازمة اليمنية.

5. أشاد الاجتماع بإطلاق دول التحالف لخطة العمليات الإنسانية الشاملة في اليمن وإسهامه في تمويلها والجهود الكبيرة المبذولة في ايصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين والعمل على تسهيل عبورها ومواجهة التهديدات الحوثية للممرات الإنسانية.

6. أكد الاجتماع الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والقرارات التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعان لدول الخليج العربية المتعلقة بدعم وحدة اليمن ومساندة السلطة الشرعية اليمنية، واستئناف العملية السلمية للتوصل الى سلام دائم في كل ارجاء اليمن.

7. دان الاجتماع جميع الانتهاكات التي ترتكبها القوات الانقلابية والمتمثلة في حملة الاعتقالات القسرية للنشطاء السياسيين والصحفيين والمثقفين والاغتيالات والتصفيات الجسدية لخصومها دون محاكمات عادلة ، وتجنيد الأطفال والزج بهم في ميادين القتال وحصار المدن ومنع وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين ونهب الأموال والإصرار على استمرار العمليات العسكرية داخل اليمن وعبر الحدود وتهديد حركة النقل والملاحة في الممرات والمياه الإقليمية والدولية وغيرها من جرائم الحرب التي يعاقب عليها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية.

8. دان الاجتماع الهجمات الإرهابية المتكررة من قبل الحوثين على بعض السفن في المنطقة، وعلى ناقلة النفط السعودية وابار البترول والمنشئات المدنية، وعلى والأراضي والمواطنين في المملكة العربية السعودية .حيث تعد مواصلة الحوثي لهذه الاعمال الإرهابية انتهاكاً صريحاً للقوانين والأعراف الدولية، وتهديداً للملاحة والتجارة الدولية، وللاستقرار والامن الدوليين، ومؤشراً واضحاً في مواصلة الحوثي رغبته في إطالة أمد الأزمة اليمنية، دون الاكتراث بالوضع الإنساني المقلق للشعب اليمني من جراء تلك الأعمال الاستفزازية المتكررة.

9. أعرب الاجتماع عن اسفه لرفض مليشيات الحوثي تنفيذ بنود اتفاق استكهولم الذي ابرم بين الأطراف اليمنية المعنية في 28 ديسمبر 2018 وخاصة المتعلقة بميناء الحديدة لزيادة الشحنات التجارية والإنسانية عبر موانئ البحر الأحمر بما في ذلك الترتيبات الجديدة لإدارة ميناء الحديدة التي من شأنها تحسين الوضع الإنساني في اليمن.

10. أكد الاجتماع على ضرورة مواصلة العمل المشترك والدؤوب حتى لا يتحول اليمن إلى ملاذٍ لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية ومصدرٍ لتهديد أمن الدول المجاورة واستقرارها واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك.

11. أكد الاجتماع مواصلة دعمه لجهود المبعوث الدولي للأمم المتحدة المعني باليمن، السيد مارتن غريفث، وما يبذله من مساعي في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة في اليمن وتجنيب البلاد مزيداً من التحارب والدمار، وحثّه على مواصلة جهوده وأهمية تنفيذ الاتفاقات السابقة لبناء الثقة بين الأطراف اليمنية ، وأهمية عقد مفاوضات جديدة في اقرب وقت ممكن تتضمن عواقب صارمة ضد من يخل بتنفيذ الاتفاقات من قبل كافة الأطراف اليمنية، وعلى ان تكون تلك المفاوضات في إطار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل 2014، وإعلان الرياض 2015، وقرار مجلس الأمن الدولي 2216 (2015).

12. رحب الاجتماع بنتائج مؤتمر المانحين في جنيف في شهر مارس 2019 والمخصص لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2019، وأشاد بالمساهمات التي تم الإعلان عنها. وقدّر المجتمعون الدور الجليل الذي يتبناه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية في المساهمات السخية في دعم اليمن في الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية والذي من شأنه رفع المعانة عن الشعب اليمني برمته، وخاصة الرازحين تحت ظلم الحوثي ويعانون الكثير من ويلات الفقر والمرض والاضطهاد. وفي هذا الصدد، أهاب الاجتماع بالدول الأعضاء مواصلة الدفع بعملية السلام في اليمن، والاستمرار بتقديم الدعم السياسي والأمني والاقتصادي والمالي للحكومة اليمنية لمواجهة التحديات الإنسانية وجهود إعادة الاعمار في البلاد.

13. رحب الاجتماع بدعوة الجمهورية التركية استضافة الاجتماع القادم لفريق الاتصال في موعد يتم الاتفاق عليه لاحقا بالتنسيق مع الجمهورية اليمنية ودولة المقر (المملكة العربية السعودية) والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

****